

بالمريضي والاسهل عليه في مرضه كالمسافر فان كان جهم في وقت الثانية فزما الى الاولى بشرط المارة وان كان جهم في وقت الاولى الى الثانية فالتاسعة في حقها لا فرق في التاخير اولى لانه اخذ بالاختيار وحزج من الخلاف ولكن المشهور انه لا جمع بين ولا ربح ولا طلبة ولا حق ولا وحل ولا حوها لانه كمر يتقبل وتجبر للواقف فلا يجال في الاصل مع صلاة الحق اي يفتينها من حيث انه يجمل في العرايض فيه في الجماعة وغيرهما لا يجمل في غيره على ما ياتي بيانه وقد وردت في الاخبار على ستة عشر نوعا اختار الشافعي منها الربعة انواع ترجح الى الثلاثة الاثنية والاصل فيها قوله تعالى ولذا كنت فيهم ولقد لهم الصلاة والاية والاختيار الاثنية مع خبر صلواتي في اصلي واستنيت الصلاة على فعلها بعد صلواتي عليه وسلم ودعوى الزيد فيها التزك صلواتي عليه وسلم لها يوم للثندق اجيب عنه بنسخ خبر نزولها عنه لا يهازل في ستة ست والخذق ستعارج وقيل خمس وتجوز في الخض خلا والمالك اي في غير حقتها

او فيها محال ولو فهموا فيهم ويهم
بتقدير ان في محله فاعلى ان ايسر حراسة
بنتل حركة الحركة الي
الساكن قبلها اي بين ان يعرف الامام في وقتي
تقف فرقة في وجه العدو وخمس ويصار للفرقة
الاخرى بحيث لا يبلغهم سهام العدو ويصيح فيهم الولة
الاولي

الاولي اذا قام للثانية فارقته بنية المعاودة وانتم لتضما واهت
الى وجه العدو وخمس ولو فارقته عند رفع راسه من السجدة الثانية
جاز

اي قال في الفرقة الاخرى التي كانت في وجه العدو
فافتدوا به في الثانية وقيل للثاني لم يفرقه ويصلين لهم
الثانية فاذا جلس للثانية قاموا فاقولوا فيهم فاذا الحقوه
سليمهم فتجوز للفرقة الاولى فضيلة المخروص الامام
والثانية فضيلة التسليم معه وبغير الامام في انتظار
الفرقة الثانية في المنيا لم يثبت في انتظار رها في المجلس
لانه لو لم يفرقه ولم يثبت فاحا ان يسكت او ياتي بغيره لثمة
والثمة وكذا خلاف الستة ويندب لهم تخفيف ثابتهم ليد
بطور الانتظار وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بذات الرفاع رواها الشيخان ولو لم تقرأه الاولى يا ذهبت
الى العدو وسألته وجاءت الاخرى فصلت معه الثانية
فلما سلم ذهبت الى العدو وجاءت الاولى الى محل الصلاة وانتم
فذهبت الى العدو وجاءت الاخرى وانتم صحت على المشهور
وهذه رواية ابن عمر الاولى رواية سهل ابن الحنفية واختارها
الشافعي لهما اوفق للنزاع لا شفا ولثبات ظا بقة احرك
لم يصلوا صلاة الاولى ولا بقا البق بالصلاة لثمة الافعال
ولا لهما احوط المحرب فانما اخف على الطايفتين وانما صحت
الصلاة على رواية ابن عمر كثر الافعال فيها من غير
الصحة المحر لها مع اثنتا العارضة ان احرك الروايتين كانت
في يوم والاخرى في اخر يوم دعوى الشيخ غير صحيحة لاحتياجه